الفصل الثاني: التنمية الاقتصادية

تمهيد

بشكل عام يشير مفهوم التنمية الاقتصادية إلى الإجراءات المستدامة و المنسقة التي يتخذها صناع السياسة و الجماعات المشتركة، والتي تسهم في تعزيز مستوى المعيشة و الصحة الاقتصادية لمنطقة معينة. كذلك يمكن ان تشير التنمية الاقتصادية الى التغيرات الكمية و النوعية التي يشهدها بالاقتصاد و يمكن ان تشمل هذه الاجراءات مجالات متعددة، من بينها راس المال البشري والبنية التحتية الاساسية و التنافس الاقليمي و الاستدامة البيئية و الشمولية الاجتماعية و الصحة و الامن و القراءة و الكتابة، فضلا عن غيرها من المجالات الاخرى .

ويختلف مفهوم التنمية الاقتصادية عن النمو الاقتصادي، فبينما تشير التنمية الاقتصادية الى مساعي التدخل في السياسات بهدف ضمان الرفاهية GDPالاقتصادية و الاجتماعية للأشخاص، يشير النمو الاقتصادي الى ظاهرة الانتاجية في السوق و الارتفاع في معدل الناتج المحلي الاجمالي

و بناءا على ذلك يشير الخبير الاقتصادي اماريتا ان النمو الاقتصادي هو أحد جوانب عملية التنمية الاقتصادية

المبحث الاول: ماهية التنمية الاقتصادية

يشمل مجال التنمية الاقتصادية العمليات و السياسات التي تتخذها دولة ما لتحسين الرفاهية الاقتصادية و السياسية والاجتماعية لشعبها.

التنمية الاقتصادية هو المصطلح التي يستخدمه الاقتصاديون و السياسيون و غيرهم بشكل متكرر في القرن العشرين، ومع ذلك كان هذا المفهوم مستخدما في الغرب لقرون عدة .كذلك بعد التحديث ، و خاصة التصنيع من بين المصطلحات الاخرى التي يستخدمها الاشخاص عند مناقشتهم للتنمية الاقتصادية و يرتبط مفهوم التنمية الاقتصادية بعلاقة مباشرة مع البيئة. و على الرغم من أنه لا يوجد شخص يمكنه الجزم بمنشأ هذا المفهوم، يتفق معظم

الاشخاص ان التنمية تتصل اتصالا وثيقا بالتطور الذي شهده النظام الرأسمالي وزوال الاقطاعية و في اطار ذلك، فان التنمية الاقتصادية كانت مفسرة منذ الحرب العالمية الثانية على أنها تشمل النمو الإقتصادي، بمعنى حدوث زيادات في الناتج القومي للفرد، و تحقيق مستوى عيش مماثل لذلك الموجود في الدول الصناعية (وان كان هذا غير موجود حاليا كذلك) يمكن ان تعتبر التنمية الاقتصادية نظرية ثابتة توثق حالة الاقتصاد في وقت معين.

المطلب الاول: مفهوم التنمية الاقتصادية

الفرع الاول: معلومات تاريخية

نشأت التنمية الاقتصادية في مشروع إعادة الأعمار الذي بدأته الولايات المتحدة، و في أثناء خطاب ما بعد الحرب تنصيب الرئيس هاري ترومان في عام 1949اقر ان تنمية المناطق غير المتطورة أولوية بالنسبة للغرب ما يزيد عن نصف سكان العالم يعيشون في ظروف تقترب من حد البؤس فلا يحصلون على الطعام المناسب، و بالتالي فهم ضحايا المرضى ينهش في اجسادهم كما ان حياتهم الاقتصادية بدائية و غير متطورة و يشكل الفقر الذي يعانون منه عائقا و تهديدا عليهم و على المناطق الاكثر رخاءا على حد سواء و لأول مرة في التاريخ، تمتلك البشرية المعرفة و المهارة التي تسهم في تخفيف معاناة هؤلاء الأشخاص و ارى ان علينا ان توفر لتلك الشعوب المحبة للسلام مزايا مخزوننا من المعرفة التقنية لمساعدتهم في تحقيق طموحاتهم في التمتع بحياة افضل وما تتصرفي هذا الشأن يكمن في توفير برنامج تنمية قائم على مفاهيم التعامل الديمقراطي العادل.

و بهذا يتمثل مفتاح الرخاء و السلام في السعي نحو تحقيق انتاجية أكبر. و يمكن تحقيق تلك الإنتاجية الأكبر من خلال التطبيق الأوسع نطاقا. والأكثر قوة للمعرفة العلمية و التقنية الحديثة[1].

الفرع الثاني :تعريف التنمية الاقتصادية

فقد استطاع الانسان البدائي الحصول على اساسيات الحياة مباشرة من الارض او الطبيعة ومع نمو مهارات الانسان او قدراته تعرف على اساليب و فنون انتاجية جديدة استطاع عن طريقها الحصول على انتاج اكبر من الارض بمجهود أقل نسبيا عن ذي قبل ، و لقد تمخض عن زيادة السكان فضلا عن تقسيم المجتمع الى جماعات و اهم تحديد المناخ من الموارد الطبيعية لكل فرد او جماعة من الافراد بحيث اصبح من الضروري ان تستخدم هذه الموارد بأساليب افضل أي اكثر كفاءة و قد تطلب ذلك تكوين راس المال و الذي تمخض بدوره عن زيادة انتاجية العمل.

و تقول من هذا المنطلق أن التنمية الإقتصادية هي تقويم المجتمع عن طريق استنباط اساليب انتاجية جديدة أفضل و رفع مستويات الانتاج من خلال انماء المهارات و الطاقات البشرية و خلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة راس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن. و عليه فإن الدول المتقدمة اقتصاديا هي تلك التي حققت الكثير في هذا الاتجاه بينما تلك التي حققت تقدما غير ملحوظ في هذا الطريق هي ما يطلق عليها الدول المتخلفة اقتصاديا.[2]

ومن ثم فان التنمية الإقتصادية تنطوي ليس فقط على تغييرات اقتصادية معينة بل و تتضمن كذلك تغييرات هامة في المجالات الاجتماعية و الهيكلية و التنظيمية فالتنمية الإقتصادية تتضمن زيادات في الدخل القومي الحقيقي او الانتاج القومي الحقيقي و كذلك في نصيب الفرد منه . وهذا التحسن في الدخل او الانتاج يساعد على زيادة الادخار مما يدعم التراكم الراسمالي و التقدم التكنولوجي في المجتمع. وتساعد هذه بدورها على دعم الانتاج و الدخل، و بالاضافة الى هذه التغييرات تشتمل التنمية الاقتصادية كذلك على تحسين كل من مهارة و كفاءة و قدرة العامل على الحصول على الدخل و تنظيم الانتاج بطريقة افضل و تطوير وسائل النقل و المواصلات وتقدم المؤسسات المالية. وزيادة معدل التحضر في المجتمع، وتحسن مستويات الصحة و التعليم، ، ولا شك في انه يوجد فرق شاسع بين الدول المتقدمة و المتخلفة إقتصاديا .

[1].سهيلة فريد النباتي، التنمية الاقتصادية، دار الراية للنشر و التوزيع،الاردن،ط1.2015ص (11)

[2].محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعي للطبع والنشر والتوزيع،تانيس، 2001،ص(20).

و يجدر بالذكر هنا ان بعض المتغيرات مثل: الدخل او نصيب الفرد من راس المال او انتاجية العمل ، يمكن تقديرها في صورة كمية غير ان البعض الآخر فإنه ذات طبيعة نوعية ومن ثم فإنه لا يمكن تقدير اهميتها للدول موضع البحث بطريقة مباشرة ورغم وجود هذه المشكلة فان اية دراسة للعوامل و القوى التي تدعم عمليات الانماء في المجتمع ما او في دولة معينة خلال فترة من الزمن او عند مقارنة هذه العمليات في دولة ما مع نظيرتها في دولة اخرى غير ممكنة مالم تؤخذ هذه المتغيرات النوعية في الحسبان وذلك عن طريق الإسترشاد ببعض المؤشرات النوعية الموثوق بها، وعليه فان البيانات الاحصائية المتعلقة بكل من الدخل القومي الحقيقي او الناتج القومي الحقيقي و نصيب الفرد كل منهما و نصيب الفرد من راس المال و الموارد الطبيعية و انتاجية العمل ومعدل الادخار و توزيع الدخل القومي، ومعدل نمو السكان وغيرها تمثل فقط جزءا من المتغيرات الاساسية التي تتضمنها عملية التنمية الاقتصادية و اللازمة لتحليل اسبابه و طبيعتها.

نال مفهوم التنمية الاقتصادية قدرا لا يستهان به في النقاش السياسي و الجدل الفكري في النصف الثاني من القرن 20 و كان التباين في الرؤى احدى السمات التي طبعت هذا الجدل فتضارب المصالح بين الجهات الفعالة في المجتمع الدولي يوم كانت الهيمنة للثنائية القطبية وما صاحبها من الحرب الباردة و عليه سيتم تسليط بعض الاضواء على الجوانب النظرية للتنمية للتمييز بين مفهومها التقليدي و الحديث.

المفهوم التقليدي للتنمية:

منهم من يصفها بانها عملية نمو شاملة تكون مرفقة بتغييرات جوهرية في بنية اقتصاديات الدول النامية و تتمثل في هجرة القوى العاملة من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية، تقليل الواردات، تقليص الاعتماد على المساعدات المالية من الدول الاخرى و على المنتجات الفلاحية و المعدنية في الصادرات, اما الماركسيون فكانوا ينظرون الى التنمية من خلال التغيرات التي تحدث في نمط الانتاج و بناءا عليه رتبت الدول بالكيفية التالية، الدخل المنخفض، الدخل المتوسط، الدخل العالي، الدخل الاعلى.

مفهوم التنمية:

التنمية المعنى و الدلالات :

ان سعي التنمية ينص على :"تطوير شامل للمجتمع بكل فاعلية و تكويناته، حتى يستطيع اشباع الحاجات الاساسية لأفراده و تحقيق الرفاهية لهم، و تتم عملية التنمية بعد حصر جميع الامكانات المتوفرة. ووضع خطة واضحة الاهداف قابلة للتطبيق في فترة زمنية محددة[1].

***الابعاد الحضارية للتنمية:**

وهناك من يضفي على التنمية ابعادا حضارية و انسانية، و لا يجعلها مقتصرة على المجال الاقتصادي، فالتنمية حسب هؤلاء " هي عمليات تغيير حضاري، فهي الى جانب كونها وسائل مادية و تكنولوجية موضوع انساني في الدرجة الاولى، ذلك ان الانسان هو غايتها وهو وسيلتها الاولى كذلك" و يعلل من يتبنى هذا الموقف رأيه بالقول" ان التنمية عملية حضارية شاملة لمختلف اوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاه الانسان و كرامته، وهي بناء للإنسان و تحرير له، و تطوير لكفاءاته و اطلاقا لقدراته للعمل البناء، كذلك اكتشاف لمورد المجتمع و تنميتها و الاستخدام الامثل لها من اجل بناء الطاقة الانتاجية القادرة على العطاء المستمر" [2].

عملية التنمية براي د.حامد القرنشاوي، تعني" احداث مجموعة من المتغيرات الجذرية في مجتمع معين يهدف اكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الاساسية و الحاجات المتجددة لأعضائه بالصورة التي تكفل زيادة درجات اشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة و حسن توزيع عائد ذلك الاستغلال[3].

---

[1] عبد الجابر تيم واخرون، مستقبل التنمية في الوطن العربي، دار البازوري العلمية،الادن،1998،ص(92).

[2] عبد العزيز محمد الحر، التربية و التنمية و النهضة، شركات المطبوعات للتوزيع و النشر،بيروت،2003،(27).

[1] حامد القرنشاوي، تساؤلات حول اقتصاديات التعليم و قضايا التنمية في الوطن العربي ندوة التعليم و التنمية، المعهد العربي للتخطيط،الكويت،1978،ص(120).

[2] علي خليفة الكواري ،نحو منهج أفضل للتنمية ،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،1985،ص(70)

اماد.علي خليفة الكواري فيعرف التنمية بأنها" عملية مجتمعية واعية وموجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة انتاجية ذاتية يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط انتاجية الفرد و قدرات المجتمع ضمن إطار من العلاقات الاجتماعية يؤكد الارتباط بين المكافئة و الجهد، و يعمق متطلبات المشاركة مستهدفا توفير الاحتياجات الاساسية وموفر الضمانات الامن الفردي و الاجتماعي و القومي"[1]

ج. النظرة الشمولية لمفهوم التنمية :

يجد المتتبع لمسار التنمية انها غدت مفهوما منظورا يواكب المستجدات وروح العصر، ومن هنا تأتي كلمة الامين العام السابق للامم المتحدة د.بطرس غالي التي جاء فيها:" تحول المنظور من مفهوم التنمية على انها عملية تقتصر على تحويل الأموال و الخبرات ممن يملكونها إلى من لا يملكون الى مفهوم ارحب يشمل المجهود الانساني بكامل نطاقه، و أصبح هناك ادراك لوجوب عدم الاضرار برفاهية او اجتماعية او ديمغرافية او بيئية و يساوي ذلك في الاهمية ، اعترافا سكان الارض الحاليين بمسؤولياتهم التي تفرض عليهم ان يستخدموا على افضل وجه ممكن الافكار و المؤسسات التي اكتسبت بعد جهد مضن و سلمها الينا اسلافنا"[2]

كما اعتبر بعض الاقتصاديين ان التنمية هي" عملية تقضي على التخلف الاقتصادي و الاجتماعي في بلد ما يستتبعه من نتائج ايجابية و تغيرات اساسية في حياة الفرد و المجتمع على جميع الصعد"[3]

الملامح العامة لمفهوم التنمية:

في هذا السياق، تأثر مفهوم التنمية خلال السنوات الاخيرة بتيارات عدة من النظريات و الدراسات، و ابرز الملامح العامة لهذا المفهوم تتمحور حول نقاط هامة، من بينها :

اولا: الرؤية :فهو يتضمن رؤية مجتمعية مستقبلية، و يقترح نموذج تنمية بديلا للنماذج التقليدية، حيث يجب ان تشمل مختلف طبقات الشعب و مكوناته.

ثانيا: المنهجية: يشدد المفهوم على اعتماد منهجية تكاملية تتجاوز التجزئة القطاعية و الاقتصار على المعالجات القصيرة الاجل، انما تدمج المعالجات ذات الآجال الزمنية المختلفة ضمن تصور استراتيجي للتنمية ذي طابع شامل مترافق مع التلاحم و الانسجام و التنسيق بين القطاعات والمرافق.

ثالثا: وضع سياسات ملموسة للتدخل العملي: فللتنمية يعد عملي لا يتوقف عند حدود الرؤية المستقبلية و لا عند حدود المنهجية التكاملية، بل تتضمن ترجمة هذه الرؤية وهذه المنهجية الى سياسات عملية و برامج تدخل قابلة للتطبيق في الميدان و في الظروف المحيطة بكل بلد، لكي تكون التنمية متجانسة مع حضارة الامة و تقاليدها.

رابعا: اسلوب العمل

يقوم على الاعتقاد بان اختلاف المصالح في المجتمع امر موضوعي ، و ان الاعتراف بهذا الاختلاف يجب ان يتلازم مع القناعة بإمكانية التوصل الى حلول وسط و تسويات متحركة بين الاطراف و مصالحها.

نستخلص من كل ذلك الى القول ان التنمية ليست عملية اقتصادية بحت، بل انها ظاهرة شاملة تتكامل فيها جميع جوانب الحياة من ثقافية و اجتماعية و سياسية وما الى ذلك[4].

ومن ثم فان التنمية الاقتصادية تنطوي ليس فقط على تغييرات اقتصادية معينة و تتضمن كذلك تغييرات هامة في المجالات الاجتماعية و الهيكلية و التنظيمية.

ب. مفهوم التنمية المستدامة : اذا كانت النظرة التقليدية للتنمية ترتكز على الاستعمال الامثل للموارد المالية و البشرية المتاحة و الكفاءة في الانتاج و العدالة في تحقيق الثروة و تحسين المستوى المعيشي فإن هذه الاخيرة الا و هي (الامكانيات المتاحة).لا يمكنها تسخيرها للأجيال الحاضرة فحسب، وانما يجب التفكير في كيفية استفادة اجيال المستقبل ايضا، فمفهوم التنمية المستدامة يعتبر قديما قدم الزمان فإنه كمصطلح يعد ابتكارا حديث النشأة، اذ يعود الى مؤتمر الامم المتحدة حول البيئة البشرية في ستوكهولم سنة 1972 بتقرير بروتلاند سنة 1992 الذي يعرف التنمية

[3].بطرس بطرس غالي، خطط السلامة و التنمية الديمقراطية ،دار النهار،بيروت،2003،ص(150)

[4].عادل خليفة ،اقتصاديات الدول العربية وتحديات التنمية، دار المنهل اللبناني،بيروت،199،ص(141)

[1]محمد حسن دخيل، اشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الاولى،2009،ص(26)

المستدامة على انها تلبية احتياجات الحاضر دون التخلي عن الاجيال المستقبلية في تلبية احتياجاتها وسأتطرق الى مفهوم التنمية في الاقتصاد الوضعي و الاقتصاد الاسلامي .[1]

01/ماهية التنمية في الاقتصاد الوضعي : في تحديد ماهية التنمية الاقتصادية، غير ان معظم تعاريفهم تدور حول نفس المضمون و اليك مثالين عن ذلك كما جاء في كتاب التنمية و التخلف للاستاذ فؤاد مرسي" التنمية الاقتصادية ترمي الى توفير المزيد من المنتجات المادية الصالحة لاشباع المزيد من حاجات الاستهلاك لا يمكن ان تتمثل التنمية الاقتصادية سوى في مؤشر محدد هو ارتفاع الدخل الحقيقي للفرد من السلع و الخدمات.

02/ ماهية التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الاسلامي:

يقول الدكتور اسماعيل صبري في كتابه نحو نظام اقتصادي عالمي جديد " ان الانسان ليس بهيمنة تفيد الانتاج، توفر لها الغذاء و المأوى و الرعاية الصحية و تدر بها على العمل ليحصل صاحبه على انتاج افضل" و يقول الاستاذ عمر عبيد حسنة في تقديمه لكتاب التنمية الاقتصادية في المنهج الاسلامي " فالتنمية في حقيقتها عملية حضارية لكونها تشمل مختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاهية الانسان و كرامته و هي ايضا بناء للانسان و تحرير له و تطوير لكفاءته و اطلاق لقدراته كما انها اكتشاف لموارد المجتمع و تنميتها و حسن تسخيرها[2]، من خلال تحديدنا للمفاهيم المختلفة للتنمية الاقتصادية يمكن استخلاص جملة من الخصائص التي تتميز بها من:

جدول رقم(01):الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية[3]

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
*يتم بدون اتخاذ اية قرارات من شأنها احداث تغير هيكلي للمجتمع. *يرتكز على التغير في الحجم و الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع. *لا يهمه زيادة في الدخل القومي.	*عملية مقصودة (مخططة)تهدف الى تغير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة افضل لافراده. *تهتم بنوعية السلع و الخدمات نفسها. *تهتم بمعدل زيادة الدخل القومي و بتنويعه.

خصائص التنمية الاقتصادية:

أ. الاستمرارية: و هي ما يتطلب توليد دخل مرتفع يمكن من اعادة استثمار جزء منه اجراء الاحلال و التجديد و الصيانة للموارد.

ب. تنظيم استخدام الموارد الطبيعية: القابلة للنفاذ و التجديد بما يضمن مصلحة الاجيال القادمة.

ج. تحقيق التوازن البيئي: وهو المعيار الضابط للتنمية المستدامة، أي المحافظة على البيئة بما يضمن سلامة الحياة الطبيعية وهنا يبرز دور الدولة كدور اساسي في تحقيق التنمية و عدم تواصلها يرجع لعوامل بيئية في الاساس وهي:

-الهدر البيئي للموارد : أي بمعنى استنزاف الموارد .

-التلوث البيئي: يؤدي الاخلال بالتوازن و عدم القدرة على تجدد الموارد الطبيعية.[4]

د. تعتبر التنمية عملية شاملة و مستمرة.

هـ. التنمية هي عملية تغيير و نقل المجتمع نحو الاحسن مع الانتفاع من التغيير .

و. تهدف التنمية الى تنمية الموارد و الامكانيات الداخلية للمجتمع و عليه يكون تعريفنا الاجرائي للتنمية كما يلي:

-التنمية هي عملية شاملة و مستمرة وموجهة وواعية تمس جميع جوانب المجتمع وتحدث تغيرات كمية و كيفية و تحولات هيكلية تستهدف الارتقاء بمستوى المعيشة لكل افراد المجتمع.[1]

---

[1]صالح عمر الفلاحي، التنمية المستدامة بين تراكم راس المال في الشمال واتساع الفقر في الجنوب ،جامعة الحاج لخضر،باتنة، الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية، و ع ت، العدد 2004/03،ص،ص(05.04)

[3]رشيد حمران، مبادئ الاقتصاد وعوامل التنمية في الاسلام، دار هومة للطباعة و النشر،الجزائر،2003،ص ص (61.60)

[3] بنابي فتيحة، السياسة النقدية و النمو الاقتصادي، دراسة نظرية رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية و البنوك، جامعة أحمد بوقرة،بومرداس،2009،ص(04)

[4]ريعي احمد و اخرون، الاستثمار الاجنبي المباشر و اثره في التنمية الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر)مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس فرع علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة،2011/2010،ص(23).

المطلب الثاني: اهمية و اهداف التنمية الاقتصادية

الفرع الاول: اهمية التنمية الاقتصادية:

01.زيادة الدخل الحقيقي و بالتالي تحسين معيشة المواطنين.

02.توفير السلع و الخدمات المطلوبة لاشباع حاجات المواطنين وتحسين المستوى الصحي و التعليمي و الثقافي.

04.تقليل الفوارق الاجتماعية و الاقتصادية بين طبقات المجتمع.

05.تحسين وضع ميزان المدفوعات.

06.تحقيق الامن القومي للدولة و الاستقرار الهادف و الذي من خلاله يتم الارتقاء بالمجتمعات.

07.زيادة الدخل القومي.[2]

[1]احمد عبد السلام رمضان، المشاكل و الصعوبات التي تواجه التنمية البشرية و اهميتها في صناعة السيارات العربية، الرباط، مجلة **التنمية الصناعية العربية،العدد47ماي2002،ص(95).**

[2]سهيلة فريد، مرجع سبق ذكره، ص(62).

الفرع الثاني : اهداف التنمية الاقتصادية

تتمثل في زيادة الدخل القومي و الارتقاء بمستوى معيشة الانسان و تقليل الفجوة الداخلية مع تعديل تركيب هيكل الاقتصاد القومي لصالح قطاع الصناعة و التجارة و تلك الاهداف هي في واقع الامر بمثابة علاج للمشكلات الناتجة عن الخصائص الاساسية التي تتمثل في اقتصاديات الدول الفقيرة فهي انها: -دول منتجة للمواد الاولية و بعضها قابل للنفاذ.

-تواجه ضغوطا سكانية و ارتفاع معدلات المواليد .

-تمتلك موارد طبيعية لم يتم تطويرها نظرا لضعف الاستثمارات خاصة بالبنية التحتية

-ميل معدلات التبادل التجاري لغير صالحها مما يجعل هذه الدول عرضة للتقلب الاقتصادي و تأثرها بالدورات الاقتصادية العالمية.

-الخلل البنائي لأفراد المجتمع من حيث انخفاض مستوى الدخول و سوء توزيع العاملين في القطاعات الاقتصادية و ضعف الانتاجية و انتشار الفساد الاداري و عدم الشفافية و اختلال آليات السوق في غياب القوانين الكابحة للاحتكار، ثم الطغيان السلطوي و الاستبداد فضلا عن ذلك فهناك الدولة غنية الموارد فريدة الموقع وذات الموروث الثقافي و الحضاري و لكنها فقيرة بفعل الفساد و الاستبداد وتحالف راس المال غير المنتج مع غاسلي الاموال و المهربين و المتهربين.

هناك سياسات و اجراءات يتعين على الدول انتهاجها كأساس لتحقيق أهداف التنمية حيث يرى الاقتصاديون ان وجود مناخ و بيئة مواتية لأي نشاط اقتصادي هي نتاج لمجموعة من السياسات التي تم حصر أهميتها في مايلي:

-ترشيد السياسات المالية و النقدية و ادارة الدين الخارجي و خدمته وهي عناصر رئيسية و ضرورية للنمو الاقتصادي الحقيقي المستمر (يعرف النمو الحقيقي) بأنه معدل النمو الناتج المحلي الاجمالي بعد استبعاد اثر التضخم)، و ينبغي ان تهدف السياسات المشار اليها لزيادة المدخرات و توجيهها للاستثمار في مشروعات تعمل على زيادة معدلات النمو الاقتصادي على ان يصاحب ذلك وضع حزمة من التشريعات التي تعمل على بث الاحساس بالثقة لدى المستثمر الاجنبي مما يحول و ظاهرة تهريب الاموال .

-تنمية الصادرات والتي يعدها الاقتصاديون بمثابة قاطرة النمو.

- وضع التشريعات اللازمة للحد من الاحتكارات و تحقيق مبدأ السوق الحرة على اسس اقتصادية سلبية (يتم معالجة سلبياتها من خلال تدخل الدول).

توفر المنتجات بالمواصفات المطلوبة و بالأسعار المناسبة دون اجتراء على حق المواطن في اختيار المنتج الملائم و بالسعر المناسب.

-توفر البنية التحتية من مواصلات و اتصالات و طرق ومنح الاعفاءات الضريبية و الجمركية بالقدر الذي لا يؤثر سلبا على الصناعات الوطنية القائمة.[1]

المطلب الثالث: مقاييس التنمية الاقتصادية

توجد ثلاث معايير رئيسية لقياس التنمية

الفرع الاول: معايير الدخل

اولا : الدخل الوطني الكلي:

يقترح الاستاذ" ميد" قياس التنمية الاقتصادية بالتعرف على الدخل الوطني الكلي و ليس نصيب الفرد من الدخل، الا هذا القياس لم يلقى في الأوساط الاقتصادية القبول، وذلك لان زيادة الدخل او نقصه قد لا يؤدي الى بلوغ نتائج ايجابية او سلبية ، فزيادة الدخل القومي لا نعني نموا اقتصاديا عند زيادة السكان بمعدل اكبر و نقص، الدخل القومي لا تعني تخلفا اقتصاديا عند انخفاض عدد السكان بمعدل اكبر، و نقص الدخل القومي لا تعني تخلفا اقتصاديا عند انخفاض عدد السكان بمعدل اكبر، كذلك يتعذر الافادة من هذا المقياس حينما تنتشر الهجرة من و الى دولة.[2]

ثانيا : الدخل الوطني الكلي المتوقع:

---

[1] سهيلة فريد،مرجع سبق ذكره،ص(101).

[2] محمد عبد العزيز عجمية،ايمان عاطف ناصف،التنمية الاقتصادية،قسم الاقتصاد،كلية التجارة ،الاسكندرية ،2000،ص،ص(97.96).

يقترح البعض قياس التنمية الاقتصادية على اساس الدخل الوطني المتوقع و ليس الدخل الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كاملة غنية كما يتوفر لها الامكانيات المختلفة للاستفادة من ثرواتها الكامنة اضافة الى ما بلغته من تقدم تقني، في هذه الحالة يرى بعض الاقتصاديين ان يؤخذ في الاعتبار تلك المقومات عند احتساب الدخل.

ثالثا: معايير متوسط الدخل:

يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي اكثر المعايير استخداما و اكثرها صدقا عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم الا ان هناك عديد من المشاكل و الصعاب التي تواجه الدول النامية للحصول على ارقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد، من بين هذه الصعاب ان احصاءات السكان و التحول غير كاملة و غير دقيقة، وكذلك فإن عقد المقارنات بين الدول المتخلفة امر مشكوك في صحته و دقته، نظرا لاختلاف الاسعار و الطرق التي يحسب على اساسها و قضية اخرى و ليست اخيرة هي هل تقسم اجمالي الدخل القومي على جميع السكان او نقسمه على السكان العاملين دون غيرهم فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك، وحساب الدخل لقوة العمل دون غيرهم مفيد من نواحي الانتاج. و يعتقد الاستاذ كندلبرجر ان الاهتمام بصدد التنمية يتعين أن يوجه الى الانتاجية و ليس الى مستوى المعيشة أي الى الدخل المنتج و ليس الى الدخل المنفق، و على العكس فان جمهور الاقتصاديين يتمسك بمتوسط نصيب الفرد من الدخل، باعتباره المعيار الذي يجب الاخذ به لان الهدف النهائي من التنمية هو رفع مستويات المعيشة و مستويات الرفاهية .

و يقاس النمو الاقتصادي مبدئيا باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط ، و يمكن الحصول عليه عن طريق المعادلة الآتية:

معدل النمو =الدخل الحقيقي في الفترة الحالية- الدخل الحقيقي في الفترة السابقة ×100

الدخل الحقيقي في الفترة السابقة

فاذا فرضنا ان متوسط الدخل الحقيقي للفرد في بلد ما كان 500 دولار في عام 1985 ارتفع الى 600 دولار في عام 1986 فان معدل النمو في هذا البلد:

$$\frac{600 - 500}{500} \times 100 = 20\%$$

أي ان نصيب الفرد من الدخل الحقيقي زاد بمعدل 20% الا ان هذا المعدل يصلح فقط لقياس النمو في الدخل بين فترتين زمنيتين متتاليتين، ولا يصلح لقياس متوسط معدل النمو المركب. فإذا كان متوسط الدخل الحقيقي عام 1985=$ل_0$

$=ل_0(1+م)^{10}$

ثم بلغ في العام العاشر1994 $ل_1$ ، فيمكن حساب معدل النمو المستوى المركب(م) بالطريقة التالية: $ل_1$ ودون التقيد بفترة زمنية معينة.

04)معادلة سنجر للنمو الاقتصادي:

وضح الاستاذ سنجر معادلة النمو الاقتصادي في عام 1952، ولقد وصل الى تلك المعادلة بمساعدة الاعمال التي قام بها في هذا الصدد غيره من الاقتصاديين مثل: هكس و هاروود-دومار و عبر سنجر عن معادلة النمو بأنها دالة لثلاثة عوامل هي:

أ.الادخار الصافي

ب.انتاجية راس مال

ج.معدل نمو السكان

D= SP-Rوتتخذ هذه الدالة الشكل الاتي:

معدل النمو السنوي لدخل الفرد.D

معدل الادخارS

هي انتاجية راس المالP

معدل نمو السكان السنويR

معدل النمو السنوي للفرد =(معدل الادخار الصافي*انتاجية الاستثمارات الجديدة) –معدل نمو السكان.
و قد اورد سنجر قيما عددية لهذ ه المتغيرات اذ افترض :
ان معدل الادخار الصافي=06% من الدخل القومي.
وان انتاجية الاستثمارات الجديدة =0.2%
وان معدل النمو السنوي للسكان =1.25%
الا ان لنا على هذه التقديرات بعض الملاحظات
أ. ان نسبة الادخار الصافي من الدخل القومي 6% تعتبر مقبولة و قت صياغة سنجر لمعادلته، اما في الوقت الحاضر فان الدول النامية في مقدورها ادخار نسبة اكبر .
ب. قدر الاستاذ سنجر معدل النمو السكاني بحوالي 1.25% وهذا الرقم اقل كثيرا من المعدلات السائدة في الدول النامية حاليا، اذ تقدر بحوالي2.3% في الدول النامية عامة1.8%في مصر .
02. قدر الاستاذ سنجر انتاجية الاستثمارات السائدة بحوالي 0.2% وهي نسبة منخفضة، وتقل كثيرا عن المحقق في معظم الدول النامية طبقا لتقدير سنجر.
معدل النمو السنوي لدخل الفرد:(0.6*0.2)-1.25=%0.05بمعنى ان الدول النامية تحقق معدلا سالبا للنمو(-0.05%) .

الفرع الثاني: المعايير الاجتماعية:

يقصد بالمعايير الاجتماعية عديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع وما يعتريها من تغييرات، فهناك الجوانب الصحية و الجوانب الخاصة بالتغذية، وكذلك الجوانب التعليمية و الثقافية، و لاشك ان الدول النامية تعاني من نقص ملموس في الخدمات الصحية، وعدم كفاية و كفاءة المؤسسات التعليمية، ونقص الغذاء وسوف يتم تناول اهم المؤشرات في هذه الجوانب كما يلي:

01.معايير صحية:

لعل من بين المعايير التي تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي:
أ. عدد الوفيات لكل الف من السكان : عدد الوفيات لكل الف طفل من السكان (معدل الوفيات للاطفال دون الخامسة –معدل الوفيات من الاطفال الرضع اقل من السنة) فارتفاع معدل الوفيات يعني عدم كفاية الخدمات الصحية وعدم كفاية الغذاء و سوء التغذية ، و كل هذه صفات التخلف.
ب. معدل توقع الحياة عن الميلاد: أي متوسط عمر الفرد، فكلما زاد دل ذلك على درجة من التقدم الاقتصادي، وكلما انخفض دل ذلك على درجة من التخلف الاقتصادي.
ج. كذلك توجد مؤشرات عديدة اخرى نذكر من بينها عدد الافراد لكل طبيب وعدد الافراد لكل سرير بالمستشفيات و هكذا.

02معايير تعليمية:

ان للتعليم أهمية كبيرة من ناحية الانتاج و الاستهلاك، الا ان هناك اجماع على ان الانفاق على التعليم يمثل استثمارا وليس استهلاكا، وان هذا الضرب من الاستثمار –الاستثمار البشري – ويحقق عائدا مرتفعا سواءا للأفراد او المجتمع ككل .ومن بين المعايير التي تستخدم في التعرف على المستوى التعليمي و الثقافي:
أ.نسبة الذين يعرفون القراءة و الكتابة من أفراد المجتمع.
ب.نسبة المسجلين في مراحل التعليم المختلفة من افراد المجتمع
ج.نسبة المنفق على التعليم الى اجمالي الناتج المحلي، و كذلك الى اجمالي الانفاق الحكومي.
اصدر البنك الدولي في 26 سبتمبر الماضي تقريره السنوي عن التعليم في العام 2018 تحت عنوان ازمة التعلم الذي تضمن التقرير احصاءات عن اكثر من 600 مليون طفل في العالم لا يصلون الى مستوى مهارات التعلم الرئيسية (كالقراءة والكتابة و الفهم والحساب بحسب المعايير الدولية للتعلم).

ناهيك 260 مليون طفل حرموا حق التمدرس وهذا مايعتبر ضربة قوية في مستقبل هذه الدول الاقتصادي و الاجتماعي و صرح رئيس البنك الدولي جيم يونغ كيم ،ان هذا التقرير يعلن عن ازمة اخلاقية و اقتصادية ودعا الى التكاليف لإصلاح هذا الخلل.

كما اشار التقرير الى فجوات كبرى بين مختلف الطبقات الاقتصادية في بعض دول العالم و لاسيما الافريقية و الاسيوية والجنوب الامريكية وبعض الدول العربية ،فبينما يحقق الطلاب الاثرياء ناتجا تعليميا مقبولا ينحدر اداء الطلاب من ذوي الاسر الفقيرة في الدول ذاتها الى معدلات غير مقبولة، علما ان نسبة الطلاب ذوي المستوى الاقتصادي المتوسط الى العالي في ذو العالم النامي بشكل اقل من ربع معدلات السكان في العالم ممن هم في سن التعلم .

وقدم التقرير مقارنة في اداء الطلاب بين الدول الغنية و اقرانهم من الدول النامية فتبين ان المعدل الوسطي لاداء الطلاب في الدول النامية هو ادنى ب 75% من ادنى معدل اداء الطلاب في الدول المتقدمة و في دول اخرى ادنى 95%.

وقد اعتمد التقرير على احصاءات من مختلف الدول تبين مثل ان 75% من الاطفال في الصف الثالث الابتدائي في المناطق الريفية في الهند.[1]

*كما صنف البنك الدولي الجزائر في المرتبة 93 من اصل 157دولة في مؤشر راس المال البشري لسنة 2018، المعتمد على اظهار كيف استثمار الدول في صحة و تعليم الاجيال الشابة.

ومعايير مقياس راس المال البشري يركز على الصحة و التعليم وطول العمر ومؤشر الانتاجية المستقبلية، والدخل المحتمل للمواطنين، والنمو الاقتصادي المحتمل للبلدان المشمولة لمعطيات التقرير.

وتحصلت الجزائر على 0.52 و يقدر مؤشر البنك الدولي انتاجية الجيل الحالي في البلاد بمجرد بلوغه سن الرشد وقيمة كل بلد تتراوح بين 0 و1واظهر المؤشر فوق الفتيات ب0.54 مقارنة مع الذكور 0.50 ويحسب المؤشر ان 98 طفلا ولدوا في الجزائر سيبقون في سن الخامسة وان 91 %من الاطفال في سن 15 سنة سيعيشون حتى سن الستين.

03.معايير التغذية:

هناك العديد من الدول النامية غير قادرة على توفير الغذاء الاساسي لسكانها، مما يؤدي الى تعرضها الى نقص التغذية او سوء التغذية وما يترتب على ذلك من ضعف قدرتها الانتاجية، ومن ثم انخفاض مستويات الدخول فيها، ومن بين المؤشرات التي تستخدم للتعرف على سوء التغذية او نقصها:

أ.متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية

ب.نسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية الى متوسط المقررات الضرورية للفرد.

04)معيار و نوعية الحياة المادية:

رأينا ان المعايير الصحية و التعليمية و الخاصة بالتغذية و هي جميعا معايير فردية تعتمد على ناحية اجتماعية بذاتها. اما نحن بصدد وهو معيار نوعية الحياة المادية، و الذي وضعه مجلس اعالي البحار بواشنطن عام 1977 فهو معيار اجتماعي مركب يتضمن أكثر من جانب من جوانب الحياة، ولذا فإنه أكثر شمولا مقارنة بالمعايير الفردية سالفة الذكر و يتكون هذا المعيار من ثلاثة مؤشرات فرعية هي:

أ. توقع الحياة عند الميلاد(مؤشر صحي للكبار)

ب. معدل الوفيات بين الاطفال(مؤشر صحي للصغار)

ج. معرفة القراءة و الكتابة(مؤشر تعليمي).

الفرع الثالث: المعايير الهيكلية

كانت الدول الصناعية المتقدمة تعمل خلال فترة طويلة من الزمن على توجيه اقتصاديات الدول النامية التي كانت معظمها آنذاك تحت سيطرتها سواء السياسية او الاقتصادية نحو انتاج المنتجات الاولية الزراعية و المعدنية، حتى

[1] /البنك الدولي تقرير التنمية الدولية 2018،التعلم لتحقيق اهداف التعليم: التقرير الكامل، البنك الدولي واشنطن. http://aladab.com /article2018
الدائرة الاحصائية في اليونسكو ودائرة المحاسبة في التعليم. www://unesdoc.unesco.org.

يتسنى لها الحصول عليها بأسعار ملائمة. وكذلك حتى تبقى اسواق تلك الدول تسويق منتجاتها من السلع الصناعية بها.
الا ان هذا الوضع لم يعد مقبولا منذ الفترة التالية للحرب العالمية الثانية و ذلك لأسباب عديدة لعل اهمها: حصول معظم تلك الدول على استقالتها و سعيها نحو التحرر من تبعيتها الاقتصادية و السياسية للدول المستعمرة، وكذلك نتيجة لتراجع اسعار المنتجات الاولية و تدهور شروط التبادل التجاري في غير صالحها، ومن هنا اتجهت معظم الدول النامية الى احداث تغييرات هيكلية في بنياتها الاقتصادية عن طريق الاهتمام بالتصنيع بهدف توسيع قاعدة الانتاج و تنويعه.
وقد ترتب على ذلك احداث تغييرات واضحة في الاهمية النسبية لقطاعات الاقتصاد القومي المختلفة بهذه الدول، كما أثر ذلك على هيكل الصادرات و الواردات وفرص العمل بها.
كل هذه التغيرات يمكن اتخاذها كمؤشرات للدلالة على درجة النمو و التقدم الاقتصادي، وأهم تلك المؤشرات:
-الاهمية النسبية للإنتاج الصناعي الى اجمالي الناتج المحلي.
-الاهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية الى اجمالي الصادرات.
-نسبة العمالة الى القطاع الصناعي الى اجمالي العمالة.
ولا شك ان الاتجاه الى التصنيع لابد ان يؤدي الى زيادة اجمالي الناتج المحلي نتيجة لإسهام الصناعات الجديدة، كما سيؤدي الى زيادة الصادرات وزيادة فرص العمل.[1]
ترى منظمة الامم المتحدة للطفولة اليونيسيف ان خمسة من بين كل ستة اطفال تحت سن عامين في الدول النامية لا يحصلون على ما يكفي من اصناف الطعام الصحيحة مما يجعلهم عرضة لأضرار عقلية وجسدية يتعذر اصلاحها.
واضافت المنظمة في بيان ، ان نصف الاطفال الذين تتراوح اعمارهم بين ستة اشهر و 23 شهرا لا يحصلون على الغذاء بالوتيرة الكافية، وان النقص الكبير في الاطعمة الصلبة و المكونات المختلفة يحرم هذه الفئة العمرية من المغذيات الضرورية بينما تكون ادمغتهم و عظامهم و اجسادهم في امس الحاجة اليها.
و في تقرير نشرته يونسيف قبل يوم الاغذية العالمي في 16 اكتوبر /تشرين الاول، قالت المنظمة انه حتى وسط الاسر ميسورة الحالة في الدول النامية يفتقد كثيرا جدا من الاطفال و الصبية هذه المغذيات.
اليوم يعاني ما يقارب من مليار انسان في العالم من الجوع ،وحوالي 150مليون طفل يعانون من نقص التغذية، وقد زاد ارتفاع اسعار الحبوب من حدة الازمة، و يتنبأ براون بان يرتفع سعر الذرة حتى عام 2050بمقدار تسعين بالمائة و سعر القمح من اربعين الى خمسين بالمائة، حتى في حال زيادة الاستثمار في الانتاجية و اتخاذ اجراءات لمجابهة التحول المناخي ،لهذا بات يطرح السؤال عما اذا كان بالإمكان التصدي لزيادة حدة ازمة التغذية حول ذلك يقول البروفيسور براون ان السياسة ستلعب دورا حاسما في مستقبل الغذاء العالمي ،معظم السياسات الزراعية هي وطنية او محلية ،لكن عوامل العولمة تزداد اهمية ومن هذه العوامل دعم النمو الزراعي و اسواق التجارة الحرة و التنسيق على صعيد عالمي لتخزين المواد الغذائية ومنع المضاربات وتوسيع البرامج الاجتماعية بشكل هادف و فعال .
استنادا الى معلومات منظمة الاغذية و الزراعة العالمية فاو يتطلب توفير ما يكفي لإطعام البشرية في عام 2050رفع الانتاج الزراعي العالمي. و يعالج تقرير الزراعة العالمي الذي نشر في السنة الماضية هذا السؤال وقد لخص هانس هيرن مدير معهد الالفية و النائب السابق لرئيس مجلس الزراعة الدولي النتيجة التي طلع بها التقرير كما يلي: ان التحول الى زراعة تستهلك كميات اقل من الطاقة الأحفورية و كميات اقل من السماد الكيماوي يتطلب ارساء الزراعة على اساس بيئي و زيادة الاستثمار في ميدان البحث العلمي.
علينا التركيز على الزراعة و التنمية الريفية:
تقرير الزراعة العالمي يرفض زيادة حجم تصنيع القطاع الزراعي و يدعو الى دعم انتاج المزارعين الصغار، و الاعتماد على المواد الغذائية الطازجة و العمل بشعار من الانتاج المحلي الى المستهلك المحلي أي ملائمة عادات الطعام مع المناطق التي ينتج فيها. وتدعم وزيرة الزراعة الاتحادية ايلزة اينجر هذا التوجه، مؤكدة على وجوب

[1] زياد رمضان ،ميدان التنمية الاقتصادية، دار وائل للنشروا لطباعة ،الاردن،2000،ط2،ص(57).

التركيز بشكل اكبر على الزراعة و المناطق الريفية في خضم الكفاح ضد الجوع و تقول: الزراعة و التنمية الريفية في الدول النامية لم تحظ في العقود الزمنية الماضية بالاهتمام الكافي و علينا ان نركز على هذين العاملين بشكل اكبر.

*التجارة العادلة تتطلب تكافؤ منطلقات التعامل:

من ناحية اخرى تهتم المانيا، بصفتها جزءا من الاتحاد الاوربي بمصالح صناعة الغذاء و الزراعة الاوربية و بالنسبة الى الاتحاد الاوربي تشكل الدول النامية و الصاعدة سوقا كبيرة نظرا الى نموها السكاني و يعتمد الاتحاد الاوربي على الاتفاقيات الثنائية مع هذه الدول بعد دخول جولة مفاوضات منظمة التجارة العالمية في الدوحة مرحلة من الجمود ،وهو الامر الذي ينتقده ارمين باش منسق برنامج ميزيريور لدى منظمة التجارة العالمية ،ويقول ان هذه الاتفاقيات في صالح الدول الصناعية ،لأنها لا تخضع لقوانين منظمة التجارة العالمية الخاصة بحماية الدول النامية و الصاعدة و يضيف باش: التجارة العادلة تتطلب تكافؤ منطلقات التعامل ويشكل الاصرار على الوصول في ظل هذه الظروف الى اسواق الدول النامية وصفة للجوع.

لكن منظمة التجارة العالمية ترى ان التجارة ليست المشكلة انما تشكل جزءا من حل لضمان التغذية العالمية وتقول ان الانتاج يجب ان يتم حيث يكون على اكبر قدر من الفاعلية لكن هذا لا يمكن ان يتم بدون علاقات تجارية عادلة." ومن المشاكل الاخرى هي ان العرض و الطلب لا يحددان وحدهما الاسعار ،انما يساهم في ذلك ايضا المضاربات و اسعار الصرف المرتفعة او المنخفضة لهذا تطالب المنظمة " بمزيد من الشفافية في الاسواق.[1]

[1] http://www.dw.com.

المبحث الثاني: القضاء على عقبات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية

تستلزم سياسة التنمية الاقتصادية توافر عدد من الشروط التي تتطلب تهيئة الاطار الملائم لها، و يواجه هذا التغيير عدد من العقبات ترجع الى البنيان الاقتصادي القائم، و تمسك المجتمع بالأوضاع القائمة و مقاومة عملية التغيير هذه و يتطلب مواجهة هذه العقبات اتخاذ عدد من الاجراءات التي سوف اتطرق اليها.

في هذا المبحث تتمثل في المطالب التالية:

01.القضاء على العقبات الاقتصادية

02.القضاء على العقبات الاجتماعية

03تذليل الصعوبات الادارية.

المطلب الاول: القضاء على العقبات الاقتصادية

من أهم العقبات الاقتصادية التي تواجه عملية التنمية ما يلي:

الفرع الاول: تفشي ظاهرة الاقتصاد المزدوج

ونجدها في غالبية الدول المتخلفة، ويقصد بهذه الظاهرة وجود قطاعين منفصلين عن بعضهما تمام الانفصال داخل نطاق الاقتصاد القومي، احدهما قطاع اقتصادي متقدم و الاخر قطاع تقليدي متخلف و يفصل بينهما خطوطا قاطعة تقسم الاقتصاد القومي الى قطاعين كلاهما شبه مغلق مما يؤدي الى وجود ترابط اقتصادي بين قطاع و اخر . على عكس الحال في الاقتصاديات المتقدمة حيث تترابط و تتكامل قطاعات النشاط الاقتصادي الى الحد الذي يجل نمو احدى الصناعات او المنطق يؤثر على الاقتصاد القومي بأكمله و يدفعه الى الأمام. و القضاء على هذه الظاهرة (الاقتصاد المزدوج) يتطلب الامر تنفيذ برامج الإصلاح الزراعي، وهذا من خلال احداث تغيير شامل في العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية في المناطق الزراعية.

كذلك يجب ان يستهدف أي برنامج للإصلاح الزراعي زيادة الانتاج الزراعي ورفع مستواه مع خفض نفقات الانتاج ، وذلك بإحلال اساليب الانتاج الحديثة محل التقليدية السائدة .خلاصة القول ان القضاء على ظاهرة الاقتصاد المزدوج من شأنه ان يؤدي الى تحقيق الترابط بين قطاع الزراعة و غيرها من قطاعات النشاط الاقتصادي .

الفرع الثاني: ندرة رؤوس الاموال

ندرة رؤوس الاموال و صعوبة تحقيق معدل مرتفع لتكوين راس المال و بالتحديد ندرة رؤوس الاموال المستثمر بالنسبة الى عدد السكان، و يراعى ان مصدر كل استثمار هو الادخار، ومن ثم فيمكن ان تنظر الى مشكلة ندرة رؤوس الاموال المستثمرة على انها مشكلة ضعف مستويات الادخار صعوبة اخرى هي سوء توجيه هذه المدخرات لأغراض الاستثمار المختلفة، و يرجع السبب في ذلك الى اختلال اجهزة التمويل في الدول النامية نتيجة لعدم انتشار المؤسسات المتخصصة في التمويل طويل الاجل، كم هو الحال في بنوك الاستثمار في الدول المتقدمة و تتطلب عملية تكوين راس المال باتباع احدى الوسيلتين التاليتين:

1-تحويل بعض الموارد المستخدمة في انتاج سلع استهلاكية الى انتاج السلع الرأسمالية.

2-زيادة الناتج الكلي بحيث يتكون في غالبية من معدات رأسمالية، بحيث تكون السلع الرأسمالية بمثابة اضافات جديدة الى السلع الاستهلاكية.

الفرع الثالث: انخفاض الكفاية الانتاجية

و يرجع انخفاض الكفاية الانتاجية في الدول النامية عادة الى نوع عناصر الانتاج المستخدمة في العملية الانتاجية، أي يجب ان تكون هذه العناصر على جانب من الجودة.

اما فيما يتعلق بعنصر العمل فالمشكلة لا تكمن في زيادة عدد العمال و انما تنحصر في اكتسابهم لصفات افضل من حيث تعليمهم وتزويدهم بخبرات جديدة و تدريبهم على استخدام الآلات و اساليب الانتاج الحديثة و حقيقة الامر ان الدول النامية تفتقر الى اصحاب الكفاءات التنظيمية و الادارية و يمكن عمل الدراسات و التدريبات اللازمة لتوفير هذه الكفاءات .[1]

المطلب الثاني: القضاء على المعوقات الاجتماعية

[1] العسري حسين درويش، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية ،بيروت،ط1999،1،ص(270).

من المعلوم ان النظام الاجتماعي السائد في مجتمع معين يؤثر تأثيرا ملحوظا على النشاط الاقتصادي لهذا المجتمع لذلك فان النظم الاجتماعية العقيمة التي تسود غالبية للدول النامية، تعتبر بحق من اهم المعوقات لعملية التنمية الاقتصادية بهذه الدول نذكر منها:

اولا: ابعاد المرأة عن مجالات الانتاج تمثل نصف المجتمع .

ثانيا: من العادات الاجتماعية التي تنعكس اثارها الضارة على النشاط الاقتصادي، الاسراف في الانفاق على الاستهلاك ، و في هذا ما يحد من قدرة الافراد على الادخار.

ثالثا: الحد من ارتفاع معدل نمو السكان، و يلاحظ اننا لا نقصد زيادة عدد السكان في حد ذاته بل المقصود هو زيادة عدد السكان بالنسبة على بقية موارد الانتاج فلكي يرتفع مستوى معيشة الافراد يجب ان يفوق معدل الزيادة في الطاقة الانتاجية معدل الزيادة في السكان.

و خلاصة القول ان العملية الاقتصادية تتطلب القضاء على هذه المعوقات الاجتماعية حقيقة ان التغير الاجتماعي يتطلب فسحة من الوقت قد تمتد لفترة طويلة نسبيا ، الا انه يراعي انه من الممكن اختصارها هذه الفترة كثيرا باتخاذ الوسائل و الاجراءات الملائمة و التي يمكن ان تحدث آثارها في المراحل الاولى للتنمية، ومن بين هذه الوسائل و الاجراءات حملات نوعية التي يمكن ان تقوم بها اجهزة الاعلام، ومن بينها ايضا اصدار التشريعات اللازمة.

المطلب الثالث: تذليل الصعوبات الادارية

تعترف الحكومات في كل مكان بالدور الاساسي الذي تلعبه الادارة في التنمية ، لذلك تقدم تسهيلات متعددة للتدريب الاداري، و كثيرا ما حالت الهياكل الادارية القائمة في الدول النامية دون تمكينها من الانطلاق نحو التنمية و كثيرا ما فشلت خطط التنمية الاجتماعية و الاقتصادية بسبب قصور الاجهزة الادارية و تعقد اجراءاتها و عدم كفاءاتها مما يعتبر عائقا خطيرا يحول دون نجاح الخطط التنموية .

المبحث الثالث: استراتيجيات التنمية الاقتصادية

ان عملية التنمية الاقتصادية تهدف الى زيادة الطاقة الانتاجية الى جانب عديد من الامور الاخرى ، و يعتمد هذا بدوره على العديد من العوامل لعل اهمها معدلات الاستثمار اللازمة لتحقيق ذلك.

و يتعين على القائمين بعملية التنمية اختيار الاستراتيجية الملائمة لعمليات التنمية الاقتصادية، التي تساعد على تحقيق النمو و التقدم الاقتصادي ، ومن ثم تحقيق الاهداف المطلوبة .

و ينقسم هذا المبحث الى ثلاث مطالب، حيث يتناول المطلب الاول: التركيز على تكوين راس المال المادي، بينما يختص المطلب الثاني : مبدأ الدفعة القوية(استراتيجية النمو المتوازن) أما فيما يخص المطلب الثالث: استراتيجية النمو غير المتوازن.

المطلب الاول: التركيز على تكوين راس المال المادي.

عندما بدأ الاهتمام بمشاكل التنمية الاقتصادية التي تستهدف الارتفاع السريع بمعدل نمو الناتج القومي تركز التحليل الاقتصادي حول العلاقة السببية الطردية القوية يبين معدل تراكم راس المال المادي و معدل نمو الناتج القومي، أي ان المتغير الاستراتيجي المهيمن في تحقيق هدف التنمية يتمثل في الانفاق الاستثماري الضخم و ان البلاد النامية اذا نجحت في توفير اكبر حجم ممكن من الموارد الادخارية و استثمارها في بناء طاقات انتاجية صناعية سوف تكسر حواجز التخلف وتنطلق في التقدم الاقتصادي و ذلك اسوة لم فعلته الدول الصناعية المتقدمة و التي كانت يوما دولا زراعية، أي على الدول النامية ان تستفيد من التجربة التاريخية التي مرت بها الدول الصناعية في مسيرتها في طريق النمو الاقتصادي . و اصبحت المشكلة في كيفية توفير ذلك القدر الهائل من الموارد المطلوبة لتنفيذ برامج الاستثمار الضخمة، و لم يكن هذا الاعتقاد ينفي وجود عوامل اخرى تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية، بل كان الرأي منعقدا من جانب علماء الاقتصاد المهيمن بقضايا التنمية، بأن التراكم الرأسمالي هو لب التنمية الاقتصادية ، و يوضح الاستاذ" روستو" في نظريته مراحل النمو الاقتصادي، وهي:

مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة التهيؤ للانطلاق، مرحلة الانطلاق و مرحلة النضج، مرحلة الاستهلاك الوفير.[1]

[1] العسري حسين درويش،مرجع سبق ذكره،ص(286).

وقد أكد الاستاذ " آرثر لويس " ان التنمية الاقتصادية يتوقف نجاحها على تحقيق زيادة كبيرة في التراكم الراسمالي، بما في ذلك المعرفة و الكفاءات و كان يجادل بثقة ان الاقتصاد المتخلف الذي يزيد سكانه سنويا بمعدل 2% كي يحقق ارتفاعا في معدل نصيب الفرد قدره2% يجب ان يرفع بالطبع نمو دخله القومي بمعدل 4% و لكي يحقق هذا الهدف عليه ان يدخر و يستثمر ربع دخله القومي سنويا، ورايه ان ما ينقص البلاء المتخلفة ليس وسائل توفير هذه الموارد الضخمة و لكن التصميم و الارادة.[1]

المطلب الثاني: مبدأ الدفعة القوية (استراتيجية النمو المتوازن)

يقصد بالدفعة القوية توجيه حد ادنى من الموارد لبدء عملية التنمية و ذلك لضمان استمرارها، لان عمليات التنمية في مرحلتها الاولى تواجهها عديد من العقبات تمثل عوامل مقاومة لها. و لا يمكن للوسائل الهزيلة مواجهة مثل: هذه العقبات ولذلك يجب على تلك الدول النامية حشد كل امكانياتها و طاقتها نظرا لعدم جدوى اساليب التدرج البطيئة في تحقيق الهدف منها . ووفقا لذلك يعارض عديد من الاقتصاديين فكرة التنمية الاقتصادية في سلسلة من الدفعات المتقطعة، و يوصي هؤلاء الاقتصاديون بضرورة القيام بدفعة قوية، أي ضرورة البدء بتنفيذ حجم ضخم من الاستثمارات حتى يمكن التغلب على الركود الاقتصادي في المجتمع المتخلف، و يجب ان لا ينخفض هذا الحجم من الاستثمار القومي عن حد معين، و الا لا تنجح عملية التنمية في كسر الحواجز و عوامل المقاومة الداخلية للتقدم في اقتصاد البلد المتخلف.

يتحصل تطبيق مبدأ الدفعة القوية في اغراق حجم ضخم من الاستثمارات في بناء مرافق راس المال الاجتماعي، من طرق و مواصلات و اتصالات ووسائل نقل و قوى محركة، وخدمات التعليم و التدريب، و كلها مشروعات ضخمة غير قابلة للتجزئة بطبيعتها، و يترتب عليها عديد من الوفورات الاقتصادية الخارجية تتمثل في توفير خدمات انتاجية بتكلفة منخفضة و ضرورية لقيام مشروعات صناعية ما كانت تنشأ دون توافر مثل هذه الخدمات الانتاجية بتكلفة منخفضة و ايضا اغراق حجم ضخم من الاستثمارات في انشاء جبهة عريضة من صناعات تتكامل مشروعاتها راسيا و افقيا، فالوفورات الخارجية على جانب الطلب تنبع من حقيقة تكامل دالة الطلب الكلي على انتاج المشروعات الصناعية في مجموعها او عدم قابليتها للتجزئة. ومع التأكيد على اهمية الدفعة القوية و رفض الاسلوب التدريجي في التنمية فقد اوضح روزنتسين–رودان ان الوفورات الخارجية الناتجة عن فكرة الدفعة القوية ترتكز على ثلاث حجج اقتصادية تتكامل مع بعضها البعض اذا ما اريد للدول النامية تحقيق عمليات التنمية بها ، و هي:

-تكامل دالة العرض و عدم قابلية جانب الانتاج للتجزئة.

-تكامل دالة الطلب و عدم قابلية جانب الطلب للتجزئة.

- تكامل دالة الادخار و عدم قابلية المدخرات للتجزئة

و سوف استعرض لهذه الحجج بإيجاز على النحو التالي:

اولا: تكامل دالة العرض وعدم قابلية جانب الانتاج للتجزئة: ذلك في انه في حالة التصنيع على نطاق واسع و اقامة عدد كبير من الصناعات في آن واحد .

فإن كل صناعة تحقق عديد من حيث المدخلات او المخرجات، و بالتالي تستفيد أي صناعة نتيجة للتوسع و النمو في الصناعات الاخرى، ولا يمكن تصور قيام صناعة وحيدة في بيئة غير صناعية، حيث ستظطر الى انشاء عديد من الصناعات المكملة و المغذية لها، فضلا عن عديد من مرافق راس المال الاجتماعي اللازمة لها من الطرق و الكهرباء و المياه و الاسكان .....الخ.

كما ترجع عدم قابلية راس المال الاجتماعي للتجزئة الى ضخامة الحد الادنى لحجم مشروعاتها، فضلا عن حاجتها الضخمة من راس المال مثل شبكات الطرق و المياه و الاتصالات هذا بالإضافة الى انه بفضل اقامة مثل هذه المشروعات في نفس الوقت حتى تكون التكلفة اقل.

كما ان مثل هذه الخدمات العامة ضرورية قبل اقامة الوحدات الانتاجية ومن ثم ، تخفض من تكلفة انتاجها، و بالتالي: زيادة ارباحها، و لذا تعد حافزا قويا لزيادة الاستثمارات الخاصة و العامة، و يسهم هذا ايجابيا في نجاح جهود التنمية الاقتصادية بالمجتمع النامي.

[1] ابراهيم عبد الهادي المليجي،التخطيط للتنمية،المكتب الجامعي،الاسكندرية،ط2004،1،ص(128).

ثانيا: تكامل دالة الطلب و عدم قابلية جانب الطلب للتجزئة
تتمثل في ان انشاء عدد من الصناعات في آن واحد يعمل على اتساع نطاق السوق نتيجة للزيادة في الدخول المتولدة في هذه المشروعات معا، و بالتالي يضمن ذلك القضاء على عقبة ضيق نطاق السوق التي تمثل عائقا اساسيا لعملية التنمية و خاصة الصناعية، حيث ان اقامة مشروع واحد يتعرض لمخاطر كبيرة ناتجة عن صعوبة تصريف منتجاته.
ثالثا: تكامل دالة الادخار و عدم قابلية المدخرات للتجزئة
رغم ان روزتشين–رودان يرى ان اهم المشكلات التي تواجه عملية التنمية خاصة في مراحلها الاولى تتمثل في توفير ذلك القدر الكافي من الموارد التمويلية اللازمة لبرنامج التصنيع بالدولة النامية، غير انه يرى ان تكامل دوال العرض و دوال الطلب، وما يترتب عليهما من ارتفاع في معدل نمو الدخل القومي بمعدلات ملموسة، ويجب ان يقترن ذلك باتخاذ الحكومة للإجراءات و السياسات التي تعمل على تحويل النسبة الاكبر من الزيادة في الدخل الى الادخار، مما يسهم في زيادة المدخرات بهذه الدول.
يرى انصار استراتيجية النمو المتوازن او ما يسمى بفكرة الدفعة القوية ان عملية التنمية الناجحة تتطلب القيام ببرنامج استثماري ضخم يغطي نطاقا واسعا و يشمل على عديد من الانشطة و القطاعات في الاقتصاد حتى يمكن تحقيق التنمية الذاتية الفعالة و الانتقال بالاقتصاد المتخلف الى المتقدم.
من اهم الحجج و المبررات التي يستند إليها الأسلوب الشامل في التنمية او ما يسمى أسلوب الدفعة القوية ما يلي:
01.وفورات الحجم الكبير: تتمثل في ان هناك عديد من الصناعات التمويلية خاصة التي يكون بها نصيب راس المال الثابت كبير و كذلك مشروعات راس المال الاجتماعي يترتب على زيادة انتاجها بصورة كبيرة انخفاض تكلفة الوحدة و تحقيق ادنى تكاليف ممكنة للإنتاج في المجتمع.
02. الوفورات الخارجية : و خاصة وفورات جانب الطلب وذلك بسبب علاقات التشابك و التداخل فيما بين قطاعات الاقتصاد القومي و بعضها، حيث انه في حالة اقامة العديد من الصناعات معا في نفس الوقت، فان كل صناعة تولد طلب على انتاج الصناعات الاخرى نتيجة للزيادة في الدخول وتنوع الحاجات البشرية، و يسهم هذا في القضاء على عقبة ضيق نطاق السوق الذي يواجه اقامة صناعة فردية وهذا بدوره يحفز على مزيد من الاستثمارات.
03.كبر الحد الادنى لراس المال الاجتماعي اللازم لتحقيق التنمية :
حيث ان هذه المشروعات تكون في صورة ضخمة و غير قابلة للتجزئة كما يفضل اقامتها في نفس الوقت لتخفيض تكلفة انشائها، وتساعد هذه المشروعات في توفير عدد من الخدمات للمشروعات الصناعية و بالتالي تحقق لها عديد من الوفورات الخارجية ومن ثم تشجع على نجاح هذه المشروعات وتحفز على زيادة الاستثمارات الخاصة به.
04.ارتفاع معدلات النمو السكاني:
نظرا لان معدلات النمو السكاني بالدول النامية بصفة عامة مرتفعة و تصل الى حوالي أربعة اضعاف نظيرتها بالدول المتقدمة .
مما سبق نستنتج ان للتكامل بين دوال الطلب وما يسهم به هذا في توسيع نطاق السوق، فضلا عن تكامل دوال العرض و التكامل الأفقي و الرأسي بين الصناعات كما أن وفرة رأس المال للمشروعات الإنتاجية بصفة عامة و الصناعية منها بصفة خاصة و يحفز على زيادة معدلات الاستثمار بالمجتمع و بالتالي : يسهم ايجابيا في تحقيق عمليات التنمية بالدولة النامية.
حيث يرى الاستاذ نيركسه جوهر فكرة الدفعة القوية التي قدمها روزتشين–رودان في صبغة حديثة متكاملة أخذت تسمية " استراتيجية النمو المتوازن " حيث يرى ان الدول النامية تواجه بعديد من الحلقات المفرغة تلتقي فيه الاسباب مع النتائج و تعوق عمليات التنمية في هذه الدول و تعاني الدول النامية من حلقتين احداهما على جانب الطلب و الاخرى على جانب العرض .
وتتمثل الحلقة المفرغة على جانب الطلب في أن انخفاض مستويات الدخول لدى الافراد يؤدي الى انخفاض القوة الشرائية، و بالتالي انخفاض الطلب الكلي على السلع و الخدمات، ومن ثم ضيق نطاق السوق ،مما يؤدي الى انخفاض الحافز على الاستثمار و بدوره الى انخفاض حجم راس المال و التراكم الرأسمالي بالمجتمع، و بالتالي

انخفاض انتاجية عناصر العمل، و يفسر ذلك في النهاية عن انخفاض مستويات الدخول لدى الافراد حتى تكتمل الحلقة.
و تتمثل الحلقة المفرغة على جانب العرض في ان انخفاض مستويات الدخول لدى الافراد يؤدي الى انخفاض القدرة على الادخار، و بالتالي انخفاض الاستثمار، و يؤدي هذا بدوره الى انخفاض حجم راس المال في صورة معدات و تجهيزات انشائية مما يؤدي بدوره الى انخفاض انتاجية عنصر العمل، و يسفر ذلك في النهاية عن انخفاض مستويات الدخول لدى الافراد حتى تكتمل الحلقة .
يرى نيركسه انه لا يمكن كسر هذه الحلقات المفرغة التي تعوق التنمية في الدول النامية الا من خلال برنامج استثماري ضخم يضم كافة قطاعات و انشطة الاقتصاد القومي و ينطوي هذا البرنامج الاستثماري الضخم على مايلي:

01/.مجموعة من الصناعات المتكاملة و المغذية لبعضها البعض:

-يركز نيركسه على ان الحلقة المفرغة التي يخلقها ضيق حجم السوق امام الاستثمار الصناعي، مؤكدا على ان كسر هذه الحلقة المفرغة لا يتحقق الا بتوسع حجم السوق الذي لا يتحقق الا بإنشاء جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية يتحقق بينها التوازن ، و بالتالي فان كل صناعة توفر السوق الكافي للصناعات الاخرى نتيجة لتكامل دالة الطلب وعدم قابليتها للتجزئة ، ويستمد فكرة النمو المتوازن للصناعات من فكرة قانون ساي للأسواق وهو ان كل زيادة في الانتاج اذا تم توزيعها وفقا لاهتمامات و حاجات افراد المجتمع فان هذا الانتاج سوف يخلق الطلب الخاص به.
ولم يقصد بالنمو المتوازن لمجموعة من صناعات السلع الاستهلاكية ان تنمو هذه الصناعات بمعدل واحد . بل من المؤكد انها تنمو بمعدلات مختلفة تتحدد بمرونات الطلب الداخلية للمستهلكين على السلع المنتجة . وهذا يؤدي بدوره الى زيادة معدلات الاستثمار ومن ثم زيادة حجم راس المال بالمجتمع.

02/ ضرورة تحقيق التوازن بين القطاع الصناعي و القطاع الزراعي:

لمقابلة الزيادة في الطلب على السلع الغذائية من ناحية ، ومقابلة الزيادة في الطلب على المواد الخام اللازمة للصناعة من ناحية اخرى.

.3/ضرورة الاهتمام بمشروعات راس المال الاجتماعي : نظرا لما يترتب على هذه المشروعات من عديد من الوفورات الخارجية للمشروعات الانتاجية و بالتالي زيادة معدلات العائد وهذا الامر يحفز على زيادة تدفقات الاستثمارات الخاصة سواء الوطنية و الاجنبية ، ومن ثم يسهم في زيادة راس المال و التراكم الرأسمالي بالمجتمع المتخلف.

04/التركيز على الصناعات الاستهلاكية خاصة في المراحل الاولى لعمليات التنمية و تستهدف استراتيجية النمو المتوازن التركيز على انتاج السلع الاستهلاكية اللازمة لإشباع حاجات السوق المحلي، وليس لغرض التصدير على الاقل في المراحل الاولى، وذلك لعدم قدرة السلع المنتجة محليا على منافسة نظائرها من منتجات الصناعات لها بالدول المتقدمة.

05/ الاعتماد على الموارد المحلية كمصدر اساسي للتمويل: و في صدد توفير الموارد التمويلية لتنفيذ البرنامج الاستثماري الضخم في استراتيجية النمو المتوازن، يدعو نيركسه الى الاعتماد على الموارد المحلية في المقام الاول، وذلك لعدم ثقته في الاعتماد على الاستثمارات الاجنبية و التجارة الخارجية التي تتحول شروط التبادل فيها لغير صالح الدول النامية التي تصدر المواد الاولية.

06/ لابد من تدخل الحكومة بالتخطيط و اتباع السياسات الملائكية :

نظرا لعدم فاعلية آليات السوق في الدول المتخلفة، فانه يلقى على الحكومة القيام بدور فعال في مجال التخطيط و التنفيذ لهذا القدر الضخم من الاستثمارات لتحقيق اهداف التنمية بهذه الدول.

ثانيا الانتقادات الموجهة الى استراتيجية النمو المتوازن:

01)انتقدت استراتيجية النمو المتوازن في عدم واقعية افتراضاتها الخاصة بجانب العرض. نفترض هذه الاستراتيجية مرونة كبيرة لعرض عنصر العمل الذي يتم توفيره من خلال القطاع الزراعي، حيث يكون في صورة

بطالة مقنعة و بالتالي، فإن سحب هؤلاء العمال من الزراعة و اعادة توظيفهم بالصناعة لا يترتب عليه زيادة الأجور .

02)انتقدت استراتيجية النمو المتوازن في انها تعمل على احياء ظاهرة الثنائية الاقتصادية تتمثل في اهمية تنمية القطاع الزراعي بصورة متوازنة مع القطاع الصناعي.

.04)انتقدت استراتيجية النمو المتوازن في انها سوف تؤدي الى عزل الدول النامية عن الاقتصاد الدولي: و يكون ذلك نتيجة لتركيزها على التنمية من اجل السوق المحلي و ليس التوجه الى الخارج.

03)انتقدت استراتيجية النمو المتوازن في عدم واقعيتها لظروف الدول النامية حيث تتطلب ضرورة توافر موارد ضخمة لازمة لتنفيذ برامجها الاستثمارية.

05)انتقد البعض استراتيجية النمو المتوازن في انها لا تسهم في عمليات الانماء طويلة الاجل و ذلك بسبب تأجيل انماء صناعات السلع الانتاجية لحساب الدفعة القوية في انشاء الصناعات الاستهلاكية الخفيفة.

06)انتقد البعض استراتيجية النمو المتوازن في انها يترتب عليها زيادة معدلات التضخم حيث يرى البعض ان تطبيق هذه الاستراتيجية يشجع على التضخم لأنها تتطلب موارد اكثر مما هو متاح لأكثرية الدول النامية.[1]

المطلب الثالث: استراتيجية النمو الغير متوازن

ارتبطت استراتيجية النمو الغير المتوازن بالاقتصادي هيرشمان، وقد سبق في ذلك بيرو الذي صاغ هذه الفكرة تحت ما يسمى بنقاط أو مراكز النمو، وروستو في نظرته عن مراحل النمو بتركيزه على الانشطة التي تلزم لتحول المجتمع من مرحلة المجتمع التقليدي الى مرحلة التهيؤ للانطلاق.

*يرى هيرشمان ان النمو غير المتوازن هو افضل طريقة للنمو في الدول النامية، و لذا يجب ان تتركز الدفعة القوية في قطاعات او صناعات استراتيجية او رائدة محددة ذات أثر حاسم في تحفيز استثمارات اخرى مكملة، بدلا من تشتيتها على جبهات كثيرة تتفاوت في درجة أهميتها.

*دعا هيرشمان الى استراتيجية النمو الغير متوازن لكونها أكثر واقعية و تتوافق و الموارد المتاحة ولفاعليتها في التغلب على العجز في اتخاذ قرار الاستثمار.

*أيد هيرشمان ضرورة الدفعة القوية في التنمية معارض اعطاء الاولوية للتنمية الريفية بحجة التوفير في حجم الانفاق الاستثماري و محبذا ان يبدأ التصنيع في المدن الكبرى .

*كما أيد هيرشمان ضرورة الاستثمار في مشروعات راس المال الاجتماعي، لأنها سوف تشجع وتحفز الاستثمارات الخاصة على زيادة الاستثمار في النشاط الانتاجي المباشر نظرا للكثير من الوفورات الخارجية التي تتيحها، حيث ان هذا النوع من المشروعات يقدم اعانة مالية غير مباشرة للقطاعات الاخرى نتيجة لتخفيض تكاليف الانتاج بها .

*تتمثل المشكلة الرئيسية في تنفيذ البرنامج الاستثماري في اطار استراتيجية النمو غير المتوازن في تحديد أولوية الاستثمار في الانشطة و والقطاعات الرائدة من صناعات او مشروعات، و يوضح هيرشمان أن معالجة هذه المشكلة يتم على مستويين.

المستوى الاول: يتمثل في المفاضلة بين أولية الاستثمار في قطاع راس المال الاجتماعي و الاستثمار في قطاع الاستثمار الانتاجي المباشر، و يتمثل المستوى الثاني في المفاضلة بين أولوية الاستثمار في صناعات او مشروعات قطاع الانتاج المباشر.

ثانيا: انتقدت استراتيجية النمو الغير متوازن في أنها تتم بصفة أساسية عن طريق المبادرة الفردية ، ويتضح هذا من كونها تتخذ من اختلال التوازن محركا للنمو عن طريق ما يترتب على الاختلال في التوازن من حظ المنظمين الافراد على اتخاذ قرارات الاستثمار.

02.انتقدت استراتيجية النمو الغير متوازن في أنها تؤدي الى زيادة الضغوط التضخمية ،وذلك لان القيام بعملية التنمية و الاستثمارات في اقتصاد يعاني من التضخم يؤدي الى زيادة الدخول ومن ثم زيادة الطلب الكلي و خاصة على السلع الاستهلاكية ،وفي ظل انخفاض مرونة الجهاز الانتاجي التي تتسم به الاقتصاديات المتخلفة في مواجهة

[1] ابراهيم عبد الهادي المليجي ،مرجع سبق ذكره ،ص(من 175 الى 181)

الزيادة في الطلب الكلي ،فإن ذلك يترتب عليه زيادة الضغوط التضخمية بالاقتصاد و خاصة في ظل عدم كفاءة السياسات المالية و النقدية في السيطرة عليه بهذه الدول .

03.انتقدت استراتيجية النمو غير المتوازن في انه يصعب تحديد الانشطة التي تتمتع بدرجة عالية من الترابطات الخلفية و الامامية، وذلك بسبب تشوه الاسعار و عدم توافر البيانات الكافية التي يتم على اساسها حساب جداول المدخلات و المخرجات ان وجدت اصلا.

04.انتقدت استراتيجية النمو الغير متوازن في انها تبنى على افتراض مرونة جمركية عوامل الانتاج من نشاط الى آخر بما يضمن تصحيح الاختلال في التوازن غير ان عوامل الانتاج بهذه الدول تتميز بإنخفاض هذه المرونة بالجمود الى حد كبير .

05.انتقدت استراتيجية النمو الغير متوازن بتركيزها على القرارات الاستثمارية ولكن الدول النامية في اشد الحاجة الى اجراء تغييرات سياسية و ادارية وتنظيمية وبما تفوق احتياجاتها الاستثمارية وهذه الامور تعد أهم معوقات التنمية بالدول النامية.

06.انتقدت استراتيجية النمو الغير متوازن في انها تفوق قدرات الدول النامية، وهذا يتفق مع النقد الموجه لاستراتيجية النمو المتوازن، حيث انها تتطلب موارد و امكانيات فوق طاقة و قدرة الدولة النامية من ناحية ،ونقص التسهيلات الاساسية اللازمة لعملية التنمية مثل: صعوبة الحصول على الكفاءات الفنية و التنظيمية و الادارية وكذلك المواد الخام ووسائل الطاقة و المواصلات و السوق من ناحية أخرى، وان كانت هذه الصعوبات أقل حدة في هذه الاستراتيجية مقارنة باستراتيجية النمو المتوازن.[1]

[1] محمد عبد العزيز عجمية واخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية ،الاسكندرية،2007،ص(من185 الى 191).

خاتمة الفصل الثاني

يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر سياسة من سياسات التنمية الاقتصادية والذي كان موضوع بحثي حيث استخلصت في هذا الفصل ان التنمية الاقتصادية تختلف من بلد لآخر ومن فترة لأخرى، ومع ذلك فإن هناك اهداف مشتركة تسعى اليها معظم الدول سواء المتقدمة منها أو المتخلفة والتي تريد تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال زيادة الدخل الوطني الحقيقي وبمكن القول بان زيادة الدخل الوطني الحقيقي أيا كان حجم هذه الزيادة (في الدخل)أو نوعها تعتبر من اولى اهداف التنمية الاقتصادية واهمها على الاطلاق ،كما ان رفع مستوى المعيشة هدف مهم بالنسبة للتنمية الاقتصادية ومن خلال التفاوت في الدخل و الثروات.

ان التنمية الاقتصادية لها دور بارز في القضاء على العقبات الاجتماعية و الاقتصادية وكذا الصعوبات الادارية من خلال مجموعة من الاستراتيجيات المختلفة سواء التركيز على تكوين راس المال المادي او من خلال الاعتماد على استراتيجية النمو المتوازن واستراتيجية النمو الغير متوازن.